الأمم المتحدة
S/2024/646
مجلس الأمن
Distr.: General
3 September 2024
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2024 موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة**

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة من وزير خارجية جمهورية مصر العربية، بدر عبد العاطي، بخصوص عملية ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير المضطلع بها من جانب واحد للمرة الخامسة على التوالي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا".

*(توقيع)* أسامة **عبد الخالق**
السفير
الممثل الدائم

090924 090924 24-15881 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

## مرفق الرسالة المؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2024 الموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إلى رسائل مصر الموجهة إلى مجلس الأمن (S/2020/355 و S/2020/566 و S/2020/617 و S/2021/354 و S/2021/565 و S/2021/607 و S/2021/627 و S/2022/134 و S/2022/586 و S/2022/587 و S/2023/664)، وأن أشير إلى أن مصر تجد لزاما عليها، للسنة الخامسة على التوالي، أن تحيط مجلس الأمن علما بانتهاكات إثيوبيا المتكررة للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015 بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير.

ففي 26 آب/أغسطس 2024، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي عن المرحلة الخامسة من الملء الأول، من جانب واحد، لخزان سد النهضة الإثيوبي الكبير وتشغيل التوربينين الثالث والرابع للسد. وترفض مصر رفضا قاطعا هذه الإجراءات الإثيوبية غير القانونية المتخذة من جانب واحد التي تشكل خرقا ماديا مستمراً لإعلان المبادئ الذي يُلزم إثيوبيا بالتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن القواعد التي تحكم ملء سد النهضة وتشغيله قبل البدء في ذلك الملء والتشغيل. وتتجاهل هذه الإجراءات، فضلا عن ذلك، تجاهلا تاما بيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2021 (S/PRST/2021/18) الذي شجع إثيوبيا والسودان ومصر على وضع الصيغة النهائية سريعا لنص اتفاق مقبول وملزِم للأطراف بشأن ملء السد وتشغيله.

ومن الضروري التذكير بأن إثيوبيا شرعت في عام 2011 في بناء سد النهضة من جانب واحد، دون إجراء مشاورات مسبقة مع البلدان المشاطئة ودون إجراء دراسات لتقييم الأثر الاجتماعي الاقتصادي والبيئي أو ضمان سلامة السد، كما يقع ذلك على عاتق إثيوبيا بموجب القانون الدولي. ولقد قدمت مصر في رسائلها المذكورة أعلاه الموجهة إلى مجلس الأمن سرداً تفصيلياً لانتهاكات إثيوبيا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي والقانون التعاهدي الدولي، مثل عدم الامتثال لمبدأ التشاور والإخطار المسبق. والتغاضي عن هذا الالتزام لا يشكل في حد ذاته انتهاكًا فحسب، بل يعرقل أيضًا إعمال المبادئ الأساسية للاستخدام المنصف والمعقول وعدم إلحاق ضرر جسيم، التي تقتضي من الدول المشاطئة "اتخاذ جميع التدابير المناسبة" لمنع وقوع ضرر جسيم. وتنتهك إثيوبيا هذه المبادئ بطرق عديدة أخرى، بما في ذلك تعمد الامتناع عن اتخاذ تدابير لمنع وقوع ضرر جسيم، مع العلم أن لها قدرة واضحة على أن تتخذ تلك التدابير، مما يجعل مشروع سد النهضة غير منصف بطبيعته.

وعلى مدى أكثر من 13 عامًا، بذلت مصر كل المساعي الدبلوماسية الممكنة للتوصل إلى حل ودي بشأن سد النهضة، ولكن دون جدوى. وتبين بجلاء من جولات التفاوض المطولة وغير المجدية أن إثيوبيا لا تتوفر لديها الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق متوازن. فقد قوّض موقف إثيوبيا المتعنت جميع جهود الوساطة المبذولة للتوصل إلى اتفاق، سواء برعاية البنك الدولي والولايات المتحدة في عامي 2019 و 2020، أو – منذ ذلك الحين – بإشراف رئيس الاتحاد الأفريقي وشركائه الدوليين والإقليميين. ولم تتغير المواقف الإثيوبية المتعنتة مع مرور الوقت، بما في ذلك خلال أحدث المفاوضات الثلاثية الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، مما يكشف بما لا يدع مجالاً للشك غياب أي إرادة سياسية لدى إثيوبيا، بما يأذن بالتالي باستنفاد جميع مسارات التفاوض.

وتؤمن مصر إيمانًا راسخًا بأن مصالح الأطراف لا تتنافى فيما بينها. فهناك العديد من الحلول التوفيقية القانونية والفنية التي لا تضر بالمصالح الأساسية لدولتي المصب المشاطئتين، وتحقق في الوقت

نفسه مصالح إثيوبيا المعلنة، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية بالشكل الأمثل من سد النهضة ومشاريع تنمية النيل في المستقبل، طالما كانت هذه المشاريع مصممة وفقًا لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعمول بها. ومن الجدير بالذكر أن إثيوبيا رفضت مرارًا وتكرارًا مساعي مصر لتهيئة وتعبئة التمويل الدولي لأجل مشاريع تنمية مشتركة على نهر النيل، وفقًا للسياسات التعاونية المعمول بها لدى البنك الدولي.

وسعيا منها لإخفاء افتقارها للإرادة السياسية، تدعي إثيوبيا أن الحلول التوفيقية المقترحة لا يستوفي أي منها الشروط التي تحقق مصالح شعبها. وهي تعتد بحجج قانونية لا يوجد سند لها لا في القانون ولا في الممارسة الدولية، ثم ترفض اختبار صحة مواقفها القانونية باللجوء إلى أي آلية تحكيم أو آلية ملزمة لتسوية المنازعات. ولقد أصبح واضحا أن مواقف إثيوبيا المتصلبة بشأن سد النهضة تهدف، للأسف، إلى حشد الشعب الإثيوبي ضد خصم خارجي وهمي وصرف انتباه الرأي العام الدولي عن السياسة غير القانونية التي تنتهجها في المنطقة، وتحديدا استغلالها من جانب واحد لموارد مائية مشتركة، مما ألحق مرارًا وتكرارًا الضرر بجيران إثيوبيا في أحواض نهر أومو ونهر جوبا ونهر شبيلي.

وتعتمد مصر اعتمادًا شبه كامل على نهر النيل في توفير مواردها المائية المتجددة التي لا غنى عنها لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحيوية ولإعمال الحقوق الأساسية للمصريين. وعلى الرغم من أن نهر النيل شهد مواسم فيضانات متتالية فاقت المتوسط في السنوات الأخيرة، مما وفر لمصر حماية نسبية من أضرار جسيمة، فإن الاستمرار في نهج السياسات الإثيوبية، كالسياسات التي أعلن عنها رئيس الوزراء الإثيوبي في 26 آب/أغسطس 2024، قد ينشأ عنه تهديد وجودي لمصر، ولحقوق ومصالح 150 مليون مواطن في دولتي المصب معا، مما سيعرض بالتالي السلام والأمن الإقليميين والدوليين للخطر.

وبعد استنفاد جميع الوسائل الودية، بما في ذلك اللجوء المتكرر إلى مجلس الأمن، أملا في إقناع إثيوبيا بالعدول عن سياساتها غير المشروعة المتخذة من جانب واحد وقبول أي من الحلول التوفيقية القائمة بما يوازن بين مصالح وحقوق جميع الأطراف، فإن حكومة مصر تقف بالتالي على أهبة الاستعداد لممارسة حقها في الدفاع عن حقوق ومصالح الشعب المصري وحمايتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتحث مصر مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته بموجب المادة 24 من الميثاق، وذلك باتخاذ التدابير المناسبة لضمان توقف إثيوبيا عن ممارساتها غير المشروعة التي تلجأ إليها من جانب واحد في حوض النيل.

*(توقيع)* بدر **عبد العاطي**
وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج
جمهورية مصر العربية